السفير

الثلاثاء 2010-02-02 العدد 11508

8

الاختراق الضعيف في الحزمة العريضة يضرّ بالتنافسية

البنك الدولي: بمقدور لبنان زيادة النمو ١٫٥٪ سنوياً

اعتبرت دراسة للبنك الدولي أن خدمات الحزمة العريضة متوافرة في لبنان بمعدلات بيانية ضعيفة وأسعار مرتفعة ومعدلات اختراق ضئيلة مقارنة بالدول المجاورة. وأشارت إلى أن هذه المعطيات تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للقطاع الخاص اللبناني إقليمياً ودولياً، خصوصاً في قطاعات الخدمات المذكورة، ما يؤدي إلى خسارة فرص عمل على حساب الدول التي تمتلك نوعية خدمات أفضل وذات كلفة أدنى.

وأوضحت الدراسة استناداً إلى نشرة «لبنان هذا الأسبوع» الصادرة عن بنك «بيبلوس»، أن ضعف التنافسية في قطاع الحزمة العريضة إجمالاً حدّ من نمو حجم السعات الدولية في البلد، ما سمح للأسعار بالبقاء مرتفعة. بالنتيجة، بات لبنان يمتلك أقل سعات دولية في المنطقة لجهة الحجم الإجمالي أو حصة الفرد منها. وحذرت الدراسة من أن كلفة عدم توافر شبكات الحزمة العريضة وخدماتها قد توسع فجوة الإنتاجية والتنافسية مع باقي دول منطقة الشرق الأوسط، مع إمكانية تأثر التنمية الاقتصادية سلباً على المدى الطويل.

ولفت البنك الدولي إلى أن إدخال شبكات الحزمة العريضة وخدماتها في أسواق الدول الأخرى، أمّن أسساً طويلة الأمد للنمو الاقتصادي والمنافسة على الصعيد الدولي. وقال إن الأدلة من الاقتصادات الأخرى تشير إلى الانعكاسات الإيجابية على الإنفاق الرأسمالي، بحيث تتدعم صناعات الخدمات مثل السياحة والإعلام والترفيه والمال والأعمال الاستشارية الأخرى، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي المتمثل بخلق فرص عمل.

وشدد على أنه من أجل أن يستفيد لبنان من التأثير الاجتماعي والاقتصادي لخدمات الحزمة العريضة، يحتاج إلى تسهيل دخول شبكات الحزمة وخدماتها إلى سوقه المحلية في المستقبل القريب جداً، بعيداً عن أي إطار زمني لمشاركة القطاع الخاص في ملكية موجودات قطاع الاتصالات في البلد.

عقبات عديدة

في المقابل، تحدثت دراسة البنك الدولي عن وجود عقبات عديدة أمام توافر خدمات الحزمة العريضة في لبنان، لافتة إلى التأخر في دمج أعمال وزارة الاتصالات وهيئة «أوجيرو» ضمن كيان مؤسسي تجاري، إلى جانب العقبات التي تواجهها الهيئة المنظمة للاتصالات من أجل تنظيم القطاع فعلياً، في ظل غياب التنافسية الحقيقية في القطاع.

وتتضمن العقبات الأخرى: الموقع المهيمن غير الشرعي لوزارة الاتصالات و«أوجيرو» في ما يتعلق بتقديم الخدمات الإجمالية في القطاع، التأخر في القدرات وفي تقديم خدمات الحزمة العريضة النوعية، واستمرار الأسعار المرتفعة.

كذلك، اعتبرت الدراسة أن أسس الترخيص المؤقت والقصير الأمد والترددات الممنوحة لشركات القطاع الخاص، تعطي القليل من الحوافز للاستثمار في البنية التحتية للقطاع على المدى الطويل.

واستناداً إلى البنك الدولي، ما زال الأداء الإجمالي لقطاع الاتصالات في لبنان مخيباً للآمال وباتت السوق المحلية تتخلف عن الأسواق المجاورة بسبب معدلات التنافسية الدنيا. كما أن لبنان يتخلف عن جيرانه اليوم في مختلف نواحي شبكات الحزمة العريضة وخدماتها تقريباً، لذا لا ينمو القطاع بالنسب ذاتها المسجلة في دول الجوار.

وتوقع البنك الدولي أن يكون لتأمين الحزمة العريضة انعكاسات مالية وضريبية إيجابية للغاية في لبنان. وقال إنه لو زاد معدل الاختراق من ٢ إلى ١٢ في المئة في مجال خدمات الحزمة العريضة عام ٢٠٠٨، لكان الناتج المحلي قد نما بنسب إضافية تتراوح ما بين ١,٢ إلى ١,٥ في المئة، أو ٣٤٨ إلى ٤٣٥ مليون دولار بشكل متكرر، ولكانت المساهمة الضريبية قد زادت في ذلك العام ما بين ٧٨ إلى ٩٨ مليون دولار كإيرادات إضافية للخزينة بشكل متكرر.

ولفت البنك الدولي إلى أن متوسط معدل الاختراق في الحزمة العريضة كان ١,٧٤ في المئة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦. وقدّر بأن نمو الناتج الفردي المحلي كان ليزيد ١,٣٨ في المئة سنوياً، لو تمكن من تحقيق معدل اختراق بنسبة ١١,٧٤ في المئة خلال الفترة المذكورة.

في المقابل، أوضح البنك أن كلفة عدم الاستثمار في الحزمة العريضة سيؤدي إلى خسائر ملحوظة في معدلات النمو على الأمد الطويل. وفي ظل استثمار الدول الأخرى في القطاع، يخسر لبنان فرصة الاستفادة من تسارع معدلات النمو الإقليمية المشتركة، ما يرفع احتمال الدخول في ركود اقتصادي في المستقبل.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"